

(العولمة وأثرها في التفكك الثقافي للدولة)

د/ عبد الرحمن بن شريط، جامعة الجلفة

الملخص :

تشكل العولمة تهديدا مباشرا على الخصائص الثقافية للمجتمع من خلال استهدافه للمقومات المشكلة لهويته ومميزاته المادية والمعنوية ، فالعولمة ليست مجرد مشروعا اقتصاديا يحمل آليات جديدة تسعى إلى تطوير المنظومة الاقتصادية المحلية وتوفير وسائل تكنولوجية جديدة تمكن الأفراد من اكتساب قدرات جديدة ولكنها تخفي رغبة توسعية لتهب الثروات . ولا يتحقق لها ذلك مادامت المجتمعات المحلية متمسكة بشخصيتها الثقافية وهذا ما تسعى العولمة إلى زعزحته والعمل على تغييره.

كلمات مفتاحية: العولمة، الهوية، الثقافة، الدولة

Resumé

La mondialisation constitue une menace directe aux caractéristiques culturelles de la société .en ciblant les constituants de son identité et ses caractéristiques matérielles et morales, La mondialisation n'est pas seulement un projet économique avec de nouveaux mécanismes qui cherchent à développer le système économique local et à fournir de nouveaux moyens technologiques qui permettent aux individus d'acquérir de nouvelles capacités.mais la mondialisation dissimule un désir expansif de piller la richesse. Ce n'est pas le cas tant que les communautés locales conservent leur identité culturelle et c'est ce que la mondialisation cherche à ébranler et à changer.

Mots-clés: mondialisation.l'identité.la culture.l'état

مقدمة

تشكل الثقافة هدفا أساسيا للامتداد العولمي، فمن الخطأ النظر إلى العولمة كظاهرة اقتصادية أو في بعض الحالات كنشاط سياسي فقط، وذلك لكون العولمة (فكرة) تشكل نواة لأيديولوجيا توسعية شديدة الطموح. إنها بهذا الشكل ثقافة جديدة تمتد في محيط ثقافي (كلاسيكي)، فهي لا تملك استعدادا للتعايش مع الموروثات الثقافية المحلية لأنها تشكل عائقا لمخططها، وتعيق مشروعاتها فاستهداف الثقافات المحلية لازمة من لوازم تسويقها ماديا ومعنويا، فالدافع الأساسي للبحث في العولمة ينطلق أساسا من واجب الدفاع عن الهوية الثقافية، ومن الشعور بالمخاطر التي تهدد هذه الهوية، والدفاع عن الهوية يشكل دفاعا عن كينونة المجتمعات واستمرارها بشكل موحد ومتجانس يرتبط فيه الماضي بالحاضر، ويشعر فيه الأفراد بانتمائهم لنفس المقومات والقيم التي تبرر وجودهم المشترك، لأن الهوية الثقافية تقوم أساسا على التميز والرغبة في دعم هذا التميز حيال كيانات ثقافية أخرى، إنه دوما شعور بوجود الآخر المختلف الذي نسعى جاهدين إلى التفاعل معه بشكل يضمن لنا هذا التميز والاستقلالية، والتاريخ البشري سجل حافل لهذه التفاعلات التي اتسمت في العديد من الأحيان بالعنف والقوة وكانت وراء العديد من الحروب والتحالفات، ولكنها كانت تنتهي دوما بتحقيق نوع من التوازنات التي ترضي كل الأطراف، عندما يشعر الجميع بتجانس كياناتهم حول ما يمثل شخصيتهم الوطنية أو (الهوية الثقافية).

تهديد الهوية الثقافية هو تهديد للدولة: والحقيقة الأساسية التي يجب إقرارها هو أنه لا يوجد هوية ثقافية واحدة بل نماذج مختلفة من الهويات الثقافية التي تشكل حصيلة تطورات وتجارب تاريخية متنوعة يقول الجابري عن الهوية الثقافية بأنها: (المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل)¹.

وهذا يدل على أن الهوية الثقافية معطى داخلي أي أنه نابع من مميزات الأمة نفسها، ولكنه ليس مفهوما جامدا بل يتمتع بالحيوية والتحول إما في اتجاه التفتح والانتشار أو في اتجاه الانغلاق والانكماش، وذلك بحسب ديناميكيتها الداخلية ومدى قدرة أفرادها

على الاستفادة من تجاربهم ومدى قدرتهم على تحقيق تطلعاتهم ، كما تتحدد بتفاعلها مع الثقافات الأخرى واحتكاكها بهم فالهوية الثقافية مهما كانت منكشمة فهي ليست عالما مغلقا على ذاته . وترتبط هذه الفعالية التي تتمتع بها الهوية الثقافية بطبيعة البنى المكونة لها بداية بالفرد الذي يعتبر النواة الأساسية لها ثم الجماعة فالوطن القومي بكامله .

والعلاقة بين هذه البنى الثلاثة في مد وجزر ، وبعبارة أخرى إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساسا بنوع "الآخر" ، بموقعه وطموحاته: فإن كان داخليا، ويقع في دائرة الجماعة، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ"أنا"، وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوية الجموعية (القبلية، الطائفية، الحزبية الخ) هي التي تحل محل "الأنا" الفردي. أما إن كان "الآخر" خارجيا، أي يقع خارج الأمة (والدولة والوطن) فإن الهوية الوطنية هي التي تملأ مجال "الأنا". وهذا يعني بأن الهوية الوطنية هي التي تتضمن وبالتالي تحمي الهويات المنضوية تحتها وتحافظ عليها ، ولكنها في نفس الوقت تعتمد عليها فتقوى بقوتها وتضعف بضعفها ، فالعلاقة بين هذه البنى متكاملة ومتفاعلة .

ولكن لا تجسد الهوية الثقافية ولا يكتمل بنائها ولا تتحدد خصائصها إلا إذا تطابقت فيها العناصر الثلاثة (الوطن و الأمة والدولة):
- الوطن: بوصفه "الأرض والأموات" ، أو الجغرافية والتاريخ وقد أصبحا كيانا روحيا واحدا، يعمر قلب كل مواطن. الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخيا. والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا.

- الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة: وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، أعني الوفاء لـ "الأرض والأموات" ، للتاريخ الذي ينبج، والأرض التي تستقبل وتحتضن.

- الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب. ولا بد من التمييز هنا بين "الدولة" ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة، من جهة، وبين الحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى. وواضح أننا نقصد هنا المعنى الأول .

ولذلك فإن أي مساس بهذه المقومات الثلاثة هو مساس بالهوية الثقافية ، وفي المقابل فإن أي مساس بالهوية الثقافية هو مساس بالدولة التي تتضمن بقية المقومات وإذا كانت الهوية الثقافية تزدهر في إطار مفهوم العالمية فهي المقابل تشعر بالاختناق تحت هيمنة العولمة وفلسفتها "الاختراقية" التي تستبج كل ما هو خصوصي وتعمل على محاربته داخل الإنسان نفسه ، وذلك لأن الهوية الثقافية معطى عقلائي ووجداني ينطلق أساسا من هذا الكيان الفردي الذي يشكل المصدر الأساسي لكل بناء أيديولوجي أو تصور سياسي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، و لا تكتفي العولمة بالتأثير على الفرد وتوجيهه كما كانت تفعل الإيديولوجية الاشتراكية من خلال ما كان يسمى بـ "الوعي الطبقي" بل تستهدف السيطرة على ما أسماه الجابري بـ "الإدراك" واختطافه وتوجيهه ، وبذلك تتمكن من سلب الوعي وليس تشكيله من خلال الوسائل الدعائية والإعلامية التي أصبحت بيدها ، وهذا ما يمكن تسميته بـ "تسطيح الوعي" .

إنها عملية شل للإرادة وتمييع للإدراك وتشتيت للعقل وتشويش للنفوس ، بفضل ثقافة الانهيار الاستهلاكية المعلبة ، التي تخترق كل الثقافات لتجعل منها أسواقا استهلاكية ، فلا يمكن تحقيق هذا الاستهلاك بدون إعادة تشكيل المستهلك ولا يمكن إعادة تشكيله بدون إفراغه وذلك للحيلولة دون تكون أية مقاومة لديه لما هو جديد ودخيل على ثقافته الأصيلة .

وتعتمد العولمة في تفكيك الهوية الثقافية للشعوب على ما أسماه الجابري بـ "ثقافة الاختراق" التي تهدف إلى "التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري ، أي تذليل الشعوب وإخضاعها إلى الغطرسة الأمريكية من خلال كما قال الجابري: (اختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، بثقافة جديدة تماما لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلا: ثقافة إشرارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الاشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية) وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها "ثقافة الاختراق" التي تقدمها العولمة بديلا للصراع الإيديولوجي).¹

ولكن هذا لا يعني بأن حلول مفهوم الاختراق محل الإيديولوجيا موتها، فالاختراق الثقافي هو نفسه مُحَمَّلٌ بإيديولوجيا معينة، هي إيديولوجيا الاختراق، وهي تختلف عن الإيديولوجيات السابقة المتصارعة فإذا كانت الأولى تحمل تصورا للمستقبل ، فإن هذه

الإيديولوجيا لا تقدم مشروعا مستقبليا، ولا تقدم نفسها كخضم لبديل آخر تساومه أو تقاومه، وإنما تعمل على اختراق الرغبة في تكوين أي بديل وتشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات. وكل ما تقدمه هذه الإيديولوجيا هو نشر وتكريس جملة من الأوهام، هي نفسها "مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية"، وقد حصرها باحث أمريكي في خمسة أوهام هي: (وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياء، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي) وإذا أردنا أن نلخص "الثقافة الإعلامية الجماهيرية" الأمريكية، في كلمة واحدة قلنا بأنها تركز إيديولوجيا "الفردية المستسلمة"، وهي إيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة، الفردية والجمعية والوطنية القومية. فالوهم الأول المتمثل في "وهم الفردية" يسعى إلى تفكيك مفهوم الانتماء لدى الفرد مما يجعله مفصولا عن كيانه الاجتماعي، فيصبح فردا أنانيا لا يفكر سوى في مصلحته الذاتية ضاربا عرض الحائط بكل الاعتبارات القومية، ليبقى الإطار العالمي الفضفاض والمهم هو الذي يشكل انتماؤه، أي الحفاظ على الارتباط بإطار واحد وهو العولمة، أما وهم الخيار الشخصي فهو يكمل الوهم الأول ويدعمه، متذرعا باسم الحرية، لتكريس النزعة الأنانية التي تحل محل مختلف أنواع الوعي سواء الطبقي أو القومي أو الشعور الإنساني. ويأتي "وهم الحياء الذي يصبح نتيجة حتمية لما سبقه فطالما يسعى الفرد إلى التحرر من انتماءاته والتخلص من التزاماتها فهو بذلك يصبح لا مباليا أي "محيادا"، وكل ما حوله "محيادون" أو يجب أن يكونوا كذلك. وهكذا تعمل العولمة من خلال "وهم الحياء" على تكوين ذهنية التملص من كل التزام أو ارتباط بأية قضية. وكأن لسان حال هذا المحياد هو المقولة الشهيرة "أنا وبعدي الطوفان".

وأما "الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير" والذي يشكل الوهم الرابع، فواضح أنه يلغي رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحاياهم، وتقبل كل هذه الفوارق باعتبارها أمورا طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة.

وفي الأخير يأتي الوهم الخامس وهو "الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي" متوجا للأوهام السابقة، فغياب الصراع الاجتماعي معناه -إذا قبلناه وسلمناه به- الاستسلام للجهات المستغلة، من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة. وبعبارة أخرى "التطبيع" مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

وبعد ترسيخ كل هذه الأوهام في الأذهان تبدأ عملية الهدم الحقيقية التي تتمثل في ربط الناس بعالم اللادولة واللاوطنواللامة، بعد اكتمال عملية التفرغ الثقافي للهويات وذلك طالما أن العولمة هي عالم بدون كل هذه الاعتبارات (الدولة والوطن والأمة)، لأنه عالم لا يتكون سوى من المؤسسات التجارية والشبكات العالمية عالم "الفاعلين"، وهم المسيررون، و"المفعول فيهم" وهم المستهلكون للسلع والصور و"المعلومات" والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما "وطنهم" فهو الفضاء "المعلوماتي" الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يحتوي -يسيطر ويوجه- الاقتصاد والسياسة والثقافة. يتضح مما تقدم بأن العولمة في سعيها إلى تفكيك الشعور بالانتماء الثقافي الذي يتجسد في مفهوم الهوية يشكل معولا لتهديم كل ما يبنى على هذه الهوية من شعور بالانتماء للوطن والدولة والأمة، لأن هذه الكيانات لم تكن لتوجد أو للتشكل كمستويات أوسع لولا وجود النواة الأولى وهي الهوية الفردية التي تنطلق من وعي الإنسان ووجدانه، إلا أن العولمة عندما تدعي بأنها تعمل على حماية الأقليات والدفاع عن مصالحها، فهي لا تفعل ذلك رغبة فيما تدعيه بل تسعى إلى إحداث تصدعات في البنى التاريخية التي ساهمت في صهر بعض الثقافات فيما بينها مشكلة هويات متنوعة، فالعولمة تحرك التعددية الثقافية لضرب الوحدة الثقافية وما يمثلها. يقول حسن حنفي: "وانتشرت البحوث عن الأقليات العرقية والطائفية من أجل إبراز الخصوصيات والهويات والتعدديات الثقافية للقضاء على وحدة الثقافة ووحدة الوطن ووحدة التاريخ ووحدة المصير المشترك".² كما عملت العولمة على تهديم الهوية الثقافية للشعوب ومن خلالها زعزعت سيادتها، باستعمال أساليب أخرى تستهدف الإنسان كما يحدث في (دارفور) جنوب السودان مثلا باسم الدفاع عن الأقليات. فالعولمة إذن لا تدخر جهدا في العمل على سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية "أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة، بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه، ويتنصل من جذوره، وهو ما سبق وأن تعرضت إليه البشرية في مراحل تطورها المختلفة، من أسر وعشائر إلى قبائل، ثم إلى شعوب وإلى أقاليم ثم إلى ممالك وإمبراطوريات ثم الآن إلى مجتمع عالمي مفتوح"³ كما تتعدى طموحات العولمة مستوى الثقافة المحلية لتصل إلى الحضارة بكاملها

من خلال تكوين "حالة اغتراب بين الإنسان

والفرد وتاريخه الوطني والموروث الثقافية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد ، أي فصل الجذع عن جذوره الممتدة، وفصل السطح عن الأعماق ، وإيجاد شكل جديد من الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا وليس خاصا بأشخاص بذاتهم ، أو بمناطق جغرافية بذاتها"⁴

-التوسع العولمي تهديد للهويات الثقافية:

إن المساس بالمكونات الثقافية للشعوب والعمل على تذويبها ، هي محاولة لإعادة تشكيل العالم بطريقة جديدة لا مكان فيها للخصوصيات الثقافية والهويات ، إنها محاولة لبناء مجتمع عالمي جديد مفرغ من كل المقومات التاريخية التي تشكل أصالة الشعوب ومرجعياتها ، وكل ما يمت بصلة لانتمائها التراثي . ومن شأن كل هذا فتح الطريق أمام مشروع العولمة باعتبارها بديلا عن الدولة الوطنية التي تشكل (عائقا أمام بناء المجتمع العالمي) ، ولذلك يعرف المفكر الفرنسي: برتران بادي Bertrand Badie (1950-) العولمة قائلا: هي عملية "إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره ... والمسار يعود إلى تاريخ طويل، رغم أنه يبدو جديدا، يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وقد أعوزت الاسكندر ونابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الإنجاز."⁵ وفي نفس الاتجاه تقريبا، يعرف الدكتور (برهان غليون) العولمة بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة... يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا ... إنها تعنيالدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد؛ الذي لا يعني هنا، التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر

المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل L'interdépendance فالمجتمع العالمي الذي هو في طور التشكل ، يمثل تجسيدا عولميا لما كان يسمى "بالكوسموبوليتية" Cosmopolite أي السعي إلى خلق مواطنة جديدة تتجاوز إطار الدولة الوطنية المحدود إلى المستوى العالمي ، أي تكوين "المواطنة العالمية" التي يشعر الفرد من خلالها بانتمائه إلى إطار أوسع وهو العالم بأسره ، إلا أن صياغة العولمة لهذه الفكرة تختلف جذريا عن الغايات الإنسانية لهذه الفكرة .

إن المجتمع العالمي الذي تطمح له العولمة هو ذلك المجتمع الذي يقوم على أنقاض تفكك الدولة والأمة وما تمثله من معاني ثقافية وتاريخية إنه إذن مجتمع عالمي نمطي لا وجود فيه للخصوصيات . فعولمة الاقتصاد لا تتحقق ما لم تتم عولمة المجتمع ، أي تكوين لدى الفرد الشعور بانتمائه وحاجته لفاعلين خارج إطار الدولة التي ينتمي إليها ، ولذلك عملت العولمة على جذب جميع الشبكات التي تشعر اليوم أنها معنية بتكوين المجتمع المدني العالمي: الجمعيات البيئية ، والأسرية والنسائية والطبية أو الإنسانية ، منظمات الشباب غير الحكومية وحماية الطفولة ، أو الدفاع عن حقوق الإنسان . يقول برتران بادي : "إن التفاعلات وعلاقات القوى التي كانت تصنع الحياة اليومية للسياسة الداخلية ، قد امتدت إلى خفايا الحياة الدولية ... باختصار تصبح الدولة أقل سيادة في الحياة الدولية لأنها أكثر قربا من نظام اجتماعي ينتظم دوليا"⁶ وهذا ما يفسر قدرة العديد من المنظمات غير الحكومية من المساهمة في العديد من المؤتمرات الدولية والإدلاء بمواقفها والتعبير عن أفكارها دون الحاجة إلى تمثيل حكومي رسمي كما حدث في مؤتمر اسطنبول المسمى "الإسكان"⁶ المنظم سنة 1996 والذي وضع حدا لاحتكار الدولة للمداولة فاسحا المجال لهيئات اجتماعية بشكل مباشر ، وهذا يمثل دورا جديدا للمواطنة العالمية الغرض منه القفز على صلاحيات الدولة الوطنية من جهة والتدخل في شؤونها من جهة أخرى ، وهو مساس بسيادتها ، خاصة الدول الفقيرة أي دول الجنوب التي تعاني من صعوبات جمة في التكفل بمشاكل المواطن ، مما يدفعه ذلك من خلال ما أصبح يعرف بالجمعيات غير الحكومية إلى اللجوء نحو هذه الأطر فوق-الدولية بحثا عن انتماء أوسع لا يجد نفسه فيه وحيدا لأن مواطنين آخرين من دول أخرى يشكون من نفس المشاكل ، مما يعزز لديهم الشعور ببعدهم العالمي في إطار المجتمع العالمي الذي

ساهمت العولمة في تشكيله خدمة لمصالحها التي قد لا تدركها جيدا هذه الجمعيات المحلية المتحمسة . و لا يقتصر عمل المنظمات غير الحكومية على مجال الإسكان بل يتعدى نشاطها ليشمل مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان ، وحقوق النساء والتعليم ، ومكافحة الفقر ، والعنف ، والمشاكل الصحية ، والتلوث وغيرها أي كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية وما يشكل مجال النشاط الاجتماعي للدولة ، مما يدل على أن الدولة الوطنية لم تصبح هي التي تمثل الشعب في الترتيب العالمي الجديد (يكون الشعب العالمي ممثلا بقدر من الوضوح والمباشرة لا من قبل الهيئات الحكومية بل من سلسلة متنوعة من المنظمات التي تكون نسبيا على الأقل ، مستقلة عن الدول الوطنية ... غالبا ما يجري فهم هذه المنظمات بوصفها منظمات تعمل كهيئات المجتمع المدني العالمي ، التي تصب حاجات الجمهور ورغباته في قوالب يمكن تمثيلها داخل آلية هيكلية السلطة العالمية)⁷

ويتم التعامل مع هذه الهيئات على أساس أنها تعبر عن ضمير الشعب ، وأحيانا على أساس أنه تشكل قوى معارضة للدولة ، مما يتيح الفرصة لاستغلال مواقفها كوسائل ضغط للجم الحكومات .

وهذا تزايدت أهمية المنظمات غير الحكومية من حيث الكم ومن حيث التنوع ، وهذا ما يفسر ارتفاع عددها مع مطلع التسعينات ، حيث تتحدث التقارير آنذاك عن وجود ما يزيد عن ثمانية عشر ألف منظمة غير حكومية في العالم⁸ ، كلها في رأي الملاحظين تعمل للمشروع الليبرالي الجديد لدى رأس المال العالمي .

لقد أصبحت الدولة الوطنية محاصرة من أعلى من طرف رأس المال العالمي ومن أسفل من طرف هذه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، التي تقدم وجها اجتماعيا أليفا لليبرالية الجديدة⁹ . وبالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى حل المشكلات المحلية بالنشاط على الصعيد الدولي ، هناك منظمات عالمية أخرى تتعامل مع القضايا المشتركة بشكل أوسع ومن بينها المنظمات الحقوقية (منظمة العفو الدولية) "Amnesty international" و (منظمة العين الأمريكية) "Americas Watch" و (منظمة أطباء بلا حدود) "Médecins Sans Frontière" وغيرها وهي تقدم خدمات جليلة لحل العديد من المشكلات الإنسانية ، ولكنها مع ذلك تخدم مصالح العولمة فيما وراء السياسة .

وفي مقابل هذا التشكل المستمر للمجتمع العالمي في ظل العولمة على الصعيد الخارجي يتم في المقابل الإجهاد على ما تبقى من مقدرات الدولة في التكفل بالمواطن على الصعيد الداخلي ، فالمؤسسات التي تؤلف المجتمع المحلي من فاعليات نقابية واتحادات عمالية بدأت في التلاشي ، كما بدأت المجتمعات تفقد الكثير من خصوصياتها وهي تسير في طريقها نحو المجتمع العالمي وذلك تحت ضغط رأس المال المالي للعولمة دون أن تحصل في المقابل على ما يبرر ذلك ، لأن تشكيل المجتمع العالمي لا يراعي أدنى مبادئ الديمقراطية و العدالة التي يزعمها ، إنه مجتمع عالمي طبقي مستبد يزداد فيه الفقراء فقرا والأغنياء غنى .

فالعولمة ليس في جدول أعمالها مراعاة الإمكانات المتفاوتة والفروق الكبيرة التي تشكل المجتمع العالمي الجديد ، وهذا ما يعبر عنه بعلاقة "المركز بالأطراف" ، إن منطق رأس المال المالي الجديد أعاد تغيير خارطة العالم فلا مكان للشرق والغرب ولا للجنوب شمال بل هناك إمبراطورية مركزية تتشكل من الشركات العابرة للقارات المدعومة بالمؤسسات النقدية العالمية والقوانين الجديدة في حقل التجارة العالمية ، وهناك الدول الأخرى المترامية على الأطراف ، تتباعد وتتقارب بشكل طردي عن المركز بحسب تفاوت إمكاناتها الرأسمالية

يقول حسن حنفي : (كما أن نقل التقنية من المركز إلى الأطراف لا يحدث تقدما للأطراف بقدر ما يحقق ربحا للمركز . فنقل التقنية شيء وإبداع العلم شيء آخر . ومهما تم نقل التقنية إلى مجتمع متخلف أو نام فلن يحدث أي تقدم فعلي في بنية هذه المجتمعات أو في ثقافتها التقليدية)¹⁰ فالمجتمع العالمي الذي تسعى إليه قوى العولمة يجتهد في الحفاظ على منطق المركز والأطراف ، المنتج والمستهلك ، التابع والمتبوع .

ولا يظهر مجتمع المركز والأطراف على الصعيد العالمي فحسب بل يمكن العثور عليه حتى على مستوى الدول نفسها بل وحتى المدن الكبرى ، حيث نجد الأحياء الراقية في المركز في حين تتوزع خارجها الأحياء القصديرية والغيثوهات التي تعاني من الفقر والتهميش نتيجة سياسات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها الكارثية على التوازنات الاجتماعية داخل هذه الدول .

خاتمة:

إن سعي العولمة إلى بناء مجتمع عالمي ، لا يعكس أية صورة من الصور أي معنى إنساني كما يبدو للوهلة الأولى ، بل كل ما في الأمر هو محاولة القفز على الدولة لتمرير مشروع السيطرة من خلال تسطيط المجتمعات الإنسانية ودمجها في كيان تجانسي فقد القدرة على المواجهة والنقد حتى يسهل من خلاله فرض نمط اقتصادي واحد يعتمد على احتكار السوق واستنزاف الثروات العالمية . فالمجتمع العالمي المعولم مجتمع بلا روح وبدون هوية ، يئن تحت وطأة البؤس بعدما تكون العولمة قد تمكنت من "عولمة الفقر" فلا يوجد فرق بين مواطن في أمريكا وآخر في أفريقيا طالما أن الآلة الليبرالية تعمل هنا وهناك بنفس الطريقة ولنفس الأهداف والغايات ، وهي لا تميز بين هذا وذلك لأن المصلحة هي معيارها الوحيد ومرجعيتها الأولى . مما جعل دول العالم الفقيرة في قبضة مرتزقة البنك الدولي وتحولت من دول منتجة تعتمد على ذاتها ولو بإمكانيات ضئيلة إلى دول عالة على المجتمع العالمي تنتظر مساندة المنظمات غير الحكومية المخترقة في أغلبها من طرف رأس المال الليبرالي (كل هذه المنظمات غير الحكومية تقوم بعمل ممتاز ، ولكن غيرها ذات منشأ غامض ومشكوك فيه وتتصرف أحيانا بطريق دنيئة وعلى ما يقدمه لها البنك الدولي من قروض مسمومة لا تصل إلى أصحابها ولا تحقق أهدافها ولا تزيد إلا في رفع نسب الفوائد والدخول في جدولة بعد جدولة للديون وينتهي بها الأمر إلى التنازل عن المزيد من قطاعها العام لصالح الشركات متعددة الجنسيات ومن خلال ذلك التنازل عن المزيد من السيادة.

وبهذا يمكن القول بأن الهدف الوحيد الذي تحقق في ظل المجتمع العالمي هو كسر وتحطيم القيود أما الاستثمارات الأجنبية من خلال القضاء على الحدود السياسية للدول ، والعمل على تهجين المجتمعات وسلبها انتماءاتها الثقافية من خلال إعادة تشكيلها على أسس مادية بعدما كانت مؤسسة على منظومات قيمية وأخلاقية متنوعة .

الإحالات:

- ¹ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: موقع على الإنترنت WWW. ABEDJABRI. COM
- ² حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، ما لعولمة ؟ ، ص 47
- ³ محسن أحمد الخضير ، العولمة مقدمة في اقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ط: 1 2000 ص: 130
- ⁴ المصدر نفسه ، ص : 131
- ⁵ Bertrand Badie "La Mondialisation, les termes du débat" in: CD-ROM: L'état du monde 1981-1997 éd. La découverte
- ⁶ برترانبادي ، عالم بلا سيادة ، ترجمة لطيف فرج مكتبة الشروق القاهرة ، الطبعة 1 / 2001 ص: 200
- ⁷ مايكل هاردي وأنطونيو دي نيغري ، الإمبراطورية ، ص: 454
- ⁸ المصدر نفسه ، ص: 455
- ⁹ حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، ما لعولمة ؟ ، ص: 25
- ¹⁰ جان زيغلر ، سادة العالم الجدد ، ص: 166

قائمة المراجع:

- 1/ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: موقع على الإنترنت WWW. ABEDJABRI. COM/
- 2/ حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، ما لعولمة ؟ دار الفكر دمشق ط: 2 سنة 2000
- 3/ محسن أحمد الخضير ، العولمة مقدمة في اقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ط: 1 2000
- 4/ Bertrand Badie "La Mondialisation, les termes du débat" in: CD-ROM: L'état du monde 1981-1997 éd. La découverte
- 5/ برترانبادي ، عالم بلا سيادة ، ترجمة لطيف فرج مكتبة الشروق القاهرة ، 2001

- 6/ مايكل هاردي وأنطونيو دي نيغري ، الإمبراطورية ، تعريب فاضل جتكر مكتبة العبيكان ط1 ، 2002
- 7/ جان زيغلر: سادة العالم الجدد ، مركز دراسات الوحدة العربية ترجمة محمد زكرياء إسماعيل ط1 بيروت 2003